

نہایۃ الحکمۃ

للأستاذ العلامة السید محمد حسین

الطباطبائی قدس سرہ

تحقیق و اعداد

مسلم قلی پور الجیلانی

طباطبائی، سید محمد حسین ، ۱۲۸۱-۱۳۶۰ .
نہایہ الحکمہ / سید محمد حسین الطباطبائی؛ تحقیق واعداد مسلم قلی پور الجیلانی.

قم : مرکز مدیریت حوزہ های علمیه ، ۱۳۹۲.

شابک : ۳-۸۳-۲۶۳۸-۹۶۴-۹۷۸

فہرست نویسی براساس فیبا

موضوع : فلسفہ اسلامی

ردہ بندی کنگرہ : ۹۱۳۹۲ ن BBR

ردہ بندی دیوبی : ۱۸۹/۱



نہایہ الحکمہ

- تألیف : للاستاذ العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي
- تحقيق و إعداد : مسلم قلي پور الجيلاني
- الناشر : مركز مديرية الحوزة العلمية بقم المقدسة
- الطبعة : الأولى
- المطبوع : ۳۰۰۰ نسخة
- التاريخ : ۱۴۳۴ هـ . ق
- السعر : ۱۵۰۰۰ تومان
- شابک : ۳-۸۳-۲۶۳۸-۹۶۴-۹۷۸

انتشارات مرکز مدیریت حوزہ های علمیه

۰۲۵-۳۷۷۴۸۳۸۳

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلقه وأشرف أنبيائه محمد ﷺ وعلى آله
الطيبين الطاهرين عليهم السلام .

فنظراً إلى أن الكتب الدراسية القيمة في الحوزة العلمية كانت محور الأبحاث
والدروس في الحوزات العلمية، وأن كبار العلماء ونوابغهم إنهم اتسّموا ذرى
المجد وتسَلَّقوا الدّرجات العلميّة الرفيعة بدراسة هذه الكتب وأمثالها وحيث إنّ
إخراج هذه الكتب لم يكن على الوجه المناسب للكتب الدّراسية ورغم ذلك
فقد بقيت على حالها دون إيجاد البديل، لذا فقد ارتأينا أن نقوم بإعادة إخراجها
بالشكل الذي ينبغي أن تكون عليه الكتب الدّراسية، بابرز عناوين المطالب
العلمية بشكل يساوق نوع المطلب وأهميته داخل المتن - بوضع بعض العناوين
وترقيم بعض المطالب و... - الأمر الذي يسّر على الطالب فهم
الموادّ العلميّة التي يحتويها الكتاب، بأقلّ جهد، وأسرع وقت، وكذلك أعان
المدرّس على إيصال المادّة إلى الطلبة دون عناء.

وقد ابتدأنا عملنا هذا بكتاب الروضة البهية الذي لم يخلُ ترتيبه من المشقة باعتباره
باكورة المشروع؛ وأكملناه حيث طبع. وبعد ذلك، ألحقنا به كتاب كفاية الاصول
للمحقق الخراساني قدس سره و المكاسب للشيخ الاعظم استاذ الفقهاء و المجتهدين
الشيخ مرتضى الانصاري قدس سره. ثم بعده ألحقنا به كتاب نهاية الحكمة للعلامة
السيد محمد حسين الطباطبائي قدس سره فأكملناه بنفس الاسلوب و يسّرني أن أوضعه

٦..... نهاية الحكمة

بين أيديكم ، و سأكون ممتناً لو تفضّلتُم بإبداء آرائكم وملاحظاتكم حوله، لكى
نأخذها بنظر الاعتبار فى الطبعات الاحقة. نسأل البارى سبحانه أن يعجّل فى
فرج صاحب هذه الثورة ﷺ، ليحقّق آمال الأنبياء و الأوصياء. إنّه سميع مجيب.

٢٥ من الشهر خرداد ١٣٩٠ هـ. ش

الموافق لرجب المبارك ١٤٣٢ هـ. ق»

قم المقدّسة

مسلم قلى پور الجيلانى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه خاتم الانبياء محمد ﷺ وآله المعصومين عليهما السلام.

كلامٌ بمنزلة المدخل لهذه الصناعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

[عدم امکان انکار الواقعيّة مطلقاً]

[مخالفة السفسطة للوجدان]

إنّا معاشرَ الناس أشياءٌ موجودةٌ جدّاً، ومَعَنَا أشياءٌ آخر موجودةٌ ربّما فعلتْ فينا أو انفعَلتْ مِنّا، كما أنّا نفعل فيها أو نفعل منها: هناك هواءٌ نستشقه، و غذاءٌ نتغذى به، و مساكنٌ نسكنها، و أرضٌ نتقلّب عليها، و شمسٌ نستضيء بضياؤها، و كواكبٌ نهتدي بها، و حيوانٌ، و نباتٌ، و غيرهما. و هناك أمورٌ تُبصرها، و أخرى نسمعها، و أخرى نشمّها، و أخرى نذوقها، و أخرى و أخرى. و هناك: أمورٌ نقصدها أو نهرب منها، و أشياءٌ نُحبّها أو نُبغضها، و أشياءٌ نرجوها أو نخافها، و أشياءٌ تشتبهها طباعنا أو تتنفّر منها، و أشياءٌ نُريدها لغرض الاستقرار في مكانٍ أو الانتقال من مكانٍ أو إلى مكانٍ أو الحصول على لذّةٍ أو الاتقاء من ألمٍ أو التخلّص من مكروهٍ أو لمآربٍ أخرى.

و جميع هذه الأمور التي نشعر بها - و لعلّ معها ما لا نشعر بها - ليست بسُدّي، لما أتتها

٨..... نهاية الحكمة

موجودةً جدًّا و ثابتةً واقعا. فلا يقصد شيءٌ شيئاً إلا لأنه عينٌ خارجيةٌ و موجودٌ واقعيٌّ أو منتَهٍ إليه، ليس وهماً سرايبياً. فلا يسعنا أن نرتاب في أن هناك وجوداً، و لا أن ننكر الواقعيةً مطلقاً، إلا أن نكابِر الحق فننكره أو نُبدي الشكَّ فيه، و إن يكن شيءٌ من ذلك فإنها هو في اللفظ فحسب. فلا يزال الواحد منّا و كذلك كلُّ موجودٍ يعيش بالعلم و الشعور يرى نفسه موجوداً واقعياً ذا آثارٍ واقعيةٍ، و لا يمس شيئاً آخر غيره إلا بما أن له نصيباً من الواقعية.

[قطعياً وقوع الخطاء في الإدراك]

غير أننا كما لا نشك في ذلك لا نرتاب أيضاً في أننا نخطو، فنحسب ما ليس بموجودٍ موجوداً أو بالعكس. كما أن الإنسان الأوتّي كان يثبت أشياء و يرى آراءً ننكرها نحن اليوم و نرى ما يناقضها، و أحد النظرين خطأً لا محالة. و هناك أغلاط نبتلي بها كلُّ يوم، فنثبت الوجود لما ليس بموجودٍ و نفيه عما هو موجودٌ حقاً، ثم ينكشف لنا أننا أخطأنا في ما قضينا به.

[وجه الحاجة إلى الفلسفة]

فمست الحاجة إلى البحث عن الأشياء الموجودة و تمييزها بخواصّ الموجودية المحصّلة ممّا ليس بموجودٍ، بحثاً نافياً للشكّ منتجاً لليقين، فإنّ هذا النوع من البحث هو الذي يهدينا إلى نفس الأشياء الواقعية بما هي واقعية.

[حصر الاستدلال المستعمل في الفلسفة في البرهان]

و بتعبير آخر: حتّى نقتصر فيه على استعمال البرهان، فإنّ القياس البرهاني هو المنتج للنتيجة اليقينية من بين الأقيسة، كما أنّ اليقين هو الاعتقاد الكاشف عن وجه الواقع من بين الاعتقادات. فإذا بحثنا هذا النوع من البحث أمكننا أن نستنتج به أنّ كذا موجودٌ و كذا

ليس بوجود.

[وجه كون موضوع الفلسفة الموجود المطلق بما هو كلي]

١. ولكن البحث عن الجزئيات خارج من وسعنا.

٢. على أن البرهان لا يجري في الجزئي بما هو متغير زائل.

ولذلك بعينه نعطف في هذا النوع من البحث إلى البحث عن حال الموجود على وجه كلي،
فنستعلم به أحوال الموجود المطلق بما أنه كلي.

[انحصار أحكام الموجود المطلق في المساوي له و الأخص منه]

ولما كان من المستحيل أن يتصف الموجود بأحوال غير موجودة انحصرت الأحوال
المذكورة في أحكام:

١. تساوي الموجود من حيث هو موجود، كالخارجية المطلقة و الوحدة العامة و الفعلية
الكلية المساوية للموجود المطلق.

٢. أو تكون أحوالاً هي أخص من الموجود المطلق، لكنّها و ما يقابلها جميعاً تساوي
الموجود المطلق، كقولنا: «الموجود إما خارجي أو ذهني» و «الموجود: إما واحد، أو كثير»،
و «الموجود: إما بالفعل أو بالقوة».

[تعريف الفلسفة]

و الجميع - كما ترى - أمورٌ غيرٌ خارجةٍ من الموجودية المطلقة، و المجموع من هذه
الأبحاث هو الذي نسميه: «الفلسفة».

[ما يتبين بما تقدّم]

و قد تبين بما تقدّم:

١- [أعمية الفلسفة من جميع العلوم]

أولاً: أنّ الفلسفة أعمّ العلوم جميعاً، لأنّ موضوعها أعمّ الموضوعات، وهو «الموجود» الشامل لكلّ شيء. فالعلوم جميعاً تتوقّف عليها في ثبوت موضوعاتها.

[وجه عدم توقّف ثبوت موضوع الفلسفة على سائر العلوم]

وأما الفلسفة فلا تتوقّف في ثبوت موضوعها على شيء من العلوم. فإنّ موضوعها الموجود العامّ الذي تصوّره تصوّراً أوليّاً ونصدّق بوجوده كذلك، لأنّ الموجوديّة نفسه.

٢- [أقسام محمولات الفلسفة وارتباطها مع موضوعها]

و ثانياً: أنّ موضوعها لما كان أعمّ الأشياء ولا ثبوت لأمر خارج منه كانت المحمولات المثبتة فيها:

١. إمام نفس الموضوع.

كقولنا: «إنّ كلّ موجود فإنّه - من حيث هو موجودٌ - واحدٌ أو بالفعل»، فإنّ الواحد وإن غايّر الموجود مفهومًا لكنّه عينه مصداقاً، ولو كان غيره كان باطلّ الذات غير ثابت للموجود؛ وكذلك ما بالفعل.

٢. وإما ليست نفس الموضوع، بل هي أخصّ منه، لكنّها ليست غيره.

كقولنا: «إنّ العلة موجودة»؛ فإنّ العلة وإن كانت أخصّ من الموجود لكنّ العلية ليست حيثيّة خارجة من الموجوديّة العامّة، وإلا لبطلت.

[رجوع أكثر مسائل الفلسفة إلى قضايا مردّدة المحمول]

وأمثال هذه المسائل مع ما يقابلها تعود إلى قضايا مردّدة المحمول، تُساوي أطراف التريد فيها الموجوديّة العامّة، كقولنا: «كلّ موجود إمّا بالفعل أو بالقوّة».

فأكثر المسائل في الفلسفة جارية على التقسيم: ١. كتقسيم الموجود إلى واجب و ممكن، ٢. و

المقدمة..... ١١

تقسيم الممكن إلى جوهر و عرض، ٣. و تقسيم الجوهر إلى مجرد و مادي، ٤. و تقسيم
المجرد إلى عقل و نفس، ٥. و على هذا القياس.

٣- [كون مسائل الفلسفة على طريق عكس الحمل]

و ثالثاً: أن المسائل فيها مسوقة على طريق عكس الحمل.

فقولنا: «الواجب موجودٌ و الممكن موجودٌ» في معنى: «الوجود يكون واجباً و يكون
ممكناً». و قولنا: «الوجوب إمّا بالذات و إمّا بالغير» معناه: «أنّ الموجود الواجب ينقسم إلى
واجب لذاته و واجب لغيره».

٤- [وجه مطلوبيّة الفلسفة لذاتها و عدم آليتها]

و رابعاً: أنّ هذا الفنّ لما كان أعمّ الفنون موضوعاً و لا يشدّد عن موضوعه و محمولاته
الراجعة إليه شيءٌ من الأشياء لم يتصوّر هناك غايةً خارجةً منه يقصد الفنّ لأجلها. فالمعرفة
بالفلسفة مقصودةٌ لذاتها من غير أن تقصد لأجل غيرها و تكون آلةً للتوصل بها إلى أمرٍ
آخر كالننون الآلية. نعم: هناك فوائد تترتب عليها.


[إشارة إلى أقسام البرهان الثلاثة]

٥- [وجه عدم جريان برهان اللّم في الفلسفة]

و خامساً: أنّ كون موضوعها أعمّ الأشياء يوجب أن لا يكون معلولاً لشيءٍ خارج منه، إذ
لا خارج هناك، فلا علة له. فالبراهين المستعملة فيها ليست ببراهين لّية.

[وجه حصر الاستدلال الفلسفي في برهان الإنّ المعتمد على الملازمات العامة]

و أمّا برهان الإنّ فقد تحقّق في كتاب البرهان من المنطق أنّ السلوك من المعلول إلى العلة لا
يفيد يقيناً. فلا يبقى للبحث الفلسفيّ إلا برهان الإنّ الذي يعتمد فيه على الملازمات
العامة، فيسلك فيه من أحد المتلازمين العامّين إلى الآخر.



المرحلة الأولى
في أحكام الوجود الكلّية

و فيها خمسة فصول

الفصل الأوّل

في أنّ الوجود مشتركٌ معنويٌّ

[الاقوال في المسألة]

[القول الأوّل]: [اشتراك مفهوم الوجود معنويّ]

الوجود بمفهومه مشتركٌ معنويٌّ يُحمَل على ما يُحمَل عليه بمعنَى واحد. وهو ظاهرٌ بالرجوع إلى الذهن حينما نحمله على أشياء أو نفيه عن أشياء، كقولنا: «الإنسان موجود» و «النبات موجود» و «الشمس موجودة» و «اجتماع النقيضين ليس بموجود» و «اجتماع الضدّين ليس بموجود». وقد أجاد صدر المتألّهين قده حيث قال: «إنّ كون مفهوم الوجود مشتركاً بين الماهيات قريبٌ من الأوّليات»^١.

[القول الثاني]: [القول باشتراك مفهوم الوجود لفظاً مطلقاً]

فمن سخيف القول ما قال بعضهم^٢: «إنّ الوجود مشتركٌ لفظيٌّ، وهو في كلّ ماهيةٍ يُحمَل عليها بمعنَى تلك الماهية». ويردُّه:

١. [استلزام اشتراك مفهوم الوجود لفظاً لغويّة الهليات البسيطة]

لزوم سقوط الفائدة في الهليات البسيطة مطلقاً، كقولنا: «الواجب موجود» و «الممكن موجود» و «الجوهر موجود» و «العرض موجود».

٢. [اقتضاء التردّد بين وجود الشيء و عدمه و ...]

على أنّ من الجائز أن يتردّد بين وجود الشيء و عدمه مع العلم بماهية و معناه، كقولنا: «هل

١. الأسفار الأربعة ١: ٣٥.

٢. وهو أبو الحسن الأشعريّ و أبو الحسن البصريّ، راجع المنظومة (قسم الحكمة): ١٦.

المرحلة الاولى: أحكام الوجود الكلية.....١٥
الاتفاق موجوداً أو لا؟». وكذا التردد في ماهية الشيء مع الجزم بوجوده، كقولنا: «هل النفس الإنسانية الموجودة جوهرٌ أو عرضٌ؟» والتردد في أحد الشئيين مع الجزم بالآخر يقضي بمغايرتهما.

[القول الثالث]: [القول باشتراك مفهوم الوجود لفظاً بين الواجب والممكن] ونظيره في السخافة ما نُسبَ إلى بعضهم: «أن مفهوم الوجود مشتركٌ لفظيٌّ بين الواجب والممكن». وُردَّ ب: أنا: إما أن نقصد بالوجود الذي نحمله على الواجب معنىً أو لا. والثاني يوجب التعطيل. وعلى الأول:

١. إما أن نعني به معنى الذي نعنيه إذا حملناه على الممكنات. ٢. وإما أن نعني به نقيضه. وعلى الثاني: يلزم نفي الوجود عنه عند إثبات الوجود له، تعالى عن ذلك. وعلى الأول: يثبت المطلوب، وهو كون مفهوم الوجود مشتركاً معنوياً.

[المختار]: [يجاب الخلط بين المفهوم والمصدق للقول بالاشتراك اللفظي هنا] والحق كما ذكره بعض المحققين: أن القول بالاشتراك اللفظي من الخلط بين المفهوم والمصدق، فحكم المغايرة إنما هو للمصدق دون المفهوم.

الفصل الثاني

في أصالة الوجود واعتبارية الماهية

[المراد من أصالة الوجود واعتبارية الماهية]

الوجود هو الأصيل دون الماهية، أي أنه هو الحقيقة العينية التي نثبتها بالضرورة.

١. وهو الكشّي وأتباعه، راجع شرح المواقف: ٩٢.

٢. راجع شرح المنظومة: ١٧.

١. [كون واقعية الأشياء ذات ماهية ووجود]

إنّا بعد حَسْم أصل الشكّ و السفسطة و إثبات الأصيل الذي هو واقعية الأشياء، أوّل ما نرجع إلى الأشياء، نجدّها مختلفة متمايزة مسلوباً بعضُها عن بعض، في عين أنّها جميعاً متّحدة في دفع ما كان يحتمله السوفسطي من بطلان الواقعية، فنجد فيها مثلاً إنساناً موجوداً، و فرساً موجوداً، و شجراً موجوداً، و عنصراً موجوداً، و شمساً موجودةً، و هكذا. فلها ماهياتٌ مُمولةٌ عليها، بها يباينُ بعضها بعضاً، و وجودٌ مُمولٌ عليها مشتركٌ المعنى بينها.

٢. [كون الماهية زائدة على الوجود و ادلتها]

و الماهية غير الوجود:

١. لأنّ المختصّ غيرُ المشترك.

٢. و أيضاً الماهية لا تأتي في ذاتها أن يحمل عليها الوجود و أن يسلب عنها، و لو كانت عين الوجود لم يجوز أن يسلب عنها، لاستحالة سلب الشيء عن نفسه. فما نجده في الأشياء من حيثية الماهية غير ما نجده فيها من حيثية الوجود.

٣. [عدم صحّة أصالة الوجود و الماهية معاً]

و إذ ليس لكلّ واحدٍ من هذه الأشياء إلا واقعية واحدة، كانت إحدى هاتين الحثيتين - أعني الماهية و الوجود - بحذاء ما له من الواقعية و الحقيقة، و هو المراد بالأصالة، و الحثية الأخرى اعتبارية منتزعة من الحثية الأصيلية، تُنسب إليها الواقعية بالعرض.

و إذ كان كلّ شيءٍ إنّما ينال الواقعية إذا حُمِل عليه الوجود و اتّصف به فالوجود هو الذي يجازي واقعية الأشياء. و أمّا الماهية فإذ كانت مع الاتّصاف بالوجود ذات واقعية و مع سلبه باطلّة الذات فهي في ذاتها غير أصيلة، و إنّما تتأصل بعرض الوجود.

المرحلة الاولى: أحكام الوجود الكلية.....١٧

[أصالة الوجود واعتبارية الماهية عند المشائين و البرهان عليها]

فقد تحصل: أن الوجود أصيل، و الماهية اعتبارية، كما قال به المشاؤون، أي أن الوجود موجود بذاته و الماهية موجودة بها.

[ردّ الإيرادات على القول باصالة الوجود واعتبارية الماهية]

١. [الإيراد باستلزامها التسلسل]

و بذلك يندفع ما أوردّا على أصالة الوجود من: أن الوجود لو كان حاصلًا في الأعيان كان موجوداً، لأنّ الحصول هو الوجود، فللوجود وجود، و ننقل الكلام إليه و هلمّ جرّاً، فيتسلسل. وجه الاندفاع^١: أن الوجود موجود لكن بذاته، لا بوجود زائد- أي أن الوجود عين الموجودية-بخلاف الماهية التي حيثية ذاتها غير حيثية وجودها.

٢. [ردّ دعوى وجود الفرق بين الوجود والموجود]

و أمّا دعوى: «أنّ الموجود في عُرْف اللغة إنما يطلق على ما له ذات معروضة للوجود و لازمه أن الوجود غير موجود». فهي على تقدير صحتها أمرٌ راجعٌ إلى الوضع اللغويّ أو غلبة الاستعمال، و الحقائق لا تتبع استعمال الألفاظ، و للوجود - كما تقدّم - حقيقة عينية نفسها ثابتة لنفسها.

[الاستشهاد بكلام بهمنيار في حقيقة الوجود و أصلاته]

قال بهمنيار في التحصيل: «و بالجملة: فالوجود حقيقته أنه في الأعيان لا غير، و كيف لا يكون في الأعيان ما هذه حقيقته؟» انتهى^٢.

١. راجع شرح حكمة الإشراف: ١٨٣.

٢. راجع الأسفار ١: ٤٠.

٣. راجع التحصيل: ٢٨١.

٣. [الإيراد باستلزامها تبدل الممكن واجباً]

و يندفع أيضاً ما أشكل عليه^١ ب: أن كون الوجود موجوداً بذاته يستتبع كون الوجودات الإمكانية واجبةً بالذات، لأن كون الوجود موجوداً بذاته يستلزم امتناع سلبه عن ذاته، إذ الشيء لا يسلب عن نفسه، ولا نعني بالواجب بالذات إلا ما يمتنع عدمه لذاته. وجه الاندفاع:

[ملاك الوجوب الذاتي و كلام صدر المتألهين فيه]

أنّ الملاك في كون الشيء واجباً بالذات ليس هو كون وجوده نفس ذاته، بل كون وجوده مقتضى ذاته من غير أن يفتقر إلى غيره، و كلّ وجودٍ إمكانيّ فهو في عين أنّه موجودٌ في ذاته مفتقرٌ إلى غيره مفاضٌ منه، كالمعنى الحرفي الذي نفسه نفسه، و هو مع ذلك لا يتمّ مفهوماً إلا بالقيام بغيره. و سيجيء مزيد توضيح له في الأبحاث الآتية.

قال صدر المتألهين في الأسفار: «معنى وجود الواجب بنفسه أنّه مقتضى ذاته من غير احتياج إلى فاعل و قابل، و معنى تحقق الوجود بنفسه أنّه إذا حصل، إمّا بذاته كما في الواجب، أو بفاعلٍ لم يفتقر تحقّقه إلى وجودٍ آخر يقوم به، بخلاف غير الوجود»^٢ انتهى.

٤. [الإيراد على موجوديّة الوجود بذاته و الماهيّة بغيره]

و يندفع عنه أيضاً ما أورد عليه^٣: أنّه لو كان الوجود موجوداً بذاته و الماهيّة موجودةً بغيرها - الذي هو الوجود - كان مفهوم الوجود مشتركاً بين ما بنفسه و ما بغيره، فلم يتمّ مفروض الحجّة من أن الوجود مشتركٌ معنويّ بين الموجودات، لا لفظي. وجه الاندفاع:

١. راجع الأسفار ١: ٤٠.

٢. راجع الأسفار ١: ٤٠.

٣. راجع شرح الحكمة الإشراف (كلام الماتن): ١٨٤.

المرحلة الأولى: أحكام الوجود الكلية.....١٩

أن فيه خلطاً بين المفهوم و المصداق، و الاختلاف المذكور مصداقي لا مفهومي.

[ردّ قول الإشراقين بأصالة الماهية و المراد منها]

فتبين بما تقدّم: فهي عندهم أصيلة إذا كانت بحيث ينتزع عنها الوجود و إن كانت في حدّ ذاتها اعتبارية و الوجود المنتزع عنها اعتبارياً.

[استلزام أصالة الماهية للانقلاب]

و يرُدّه: أن صيرورة الماهية الاعتبارية بانتزاع مفهوم الوجود الاعتباري أصيلة ذات حقيقة عينية إنقلاب ضروري الاستحالة.

[فساد قول الدواني بأصالة الوجود في الواجب و الماهية في الممكن]

و تبين أيضاً فساد القول بأصالة الوجود في الواجب و أصالة الماهية في الممكن، كما قال به الدواني^١ و قرّره بأن الوجود على ما يقتضيه ذوق المتأهين حقيقة عينية شخصية هي الواجب تعالى، و تتأصل الماهيات الممكنة بنوع من الانتساب إليه:

١. فإطلاق الوجود عليه تعالى بمعنى أنه عين الوجود.

٢. و على الماهيات الممكنة بمعنى أنها منتسبة إلى الوجود الذي هو الواجب.

و يرُدّه: أن الانتساب المذكور:

١. إن استوجب عرض حقيقة عينية على الماهيات كانت هي الوجود، إذ ليس للماهية

التأصلة إلا حيثيتا الماهية و الوجود، و إذا لم تضاف الأصالة إلى الماهية فهي للوجود.

٢. و إن لم يستوجب شيئاً و كانت حال الماهية قبل الانتساب و بعده سواء، كان تأصلها

بالانتساب انقلاباً، و هو محال.

[المتفرعات على أصالة الوجود و اعتبارية الماهية]

يتفرع على أصالة الوجود و اعتبارية الماهية:

١- [كون الوجود حيثية تقييدية في كل حمل ماهوي]

أولاً: أن كل ما يُحمل على حيثية الماهية فإنها هو بالوجود، و أن الوجود حيثية تقييدية في كل حمل ماهوي، لما أن الماهية في نفسها باطلة هالكة لا تملك شيئاً، فثبوت ذاتها و [ثبوت] ذاتياتها لذاتها بواسطة الوجود.

[تحقق ثبوت ما للماهية كيفما فرضت]

(١). فالماهية و إن كانت إذا اعتبرها العقل من حيث هي لم تكن إلا هي، لا موجودة و لا معدومة، لكن ارتفاع الوجود عنها بحسب هذا الاعتبار - و معناه أن الوجود غير مأخوذ في حدّها - لا ينافي حملها عليها خارجاً عن حدّها عارضاً لها، فلها ثبوت ما كيفما فرضت.

[ثبوت لوازم الماهية لها بالوجود لا لذاتها]

(٢). و كذا لوازم ذاتها - التي هي لوازم الماهية، كمفهوم الماهية العارضة لكل ماهية، و الزوجية العارضة لماهية الأربعة - تثبت لها بالوجود لا لذاتها.

[كون لازم الماهية بحسب الحقيقة لازم الوجودين الخارجي و الذهني]

و بذلك يظهر: أن لازم الماهية بحسب الحقيقة لازم الوجودين الخارجي و الذهني، كما ذهب إليه الدواني^١.

[ثبوت لوازم الوجود الذهني أو الخارجي للماهية بالوجود]

(٣). و كذا لازم الوجود الذهني كالنوعية للإنسان و لازم الوجود الخارجي كالبرودة

١. راجع حاشية الدواني على شرح التجريد للقوشجي ٢٧.